جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٩٨)

تقييم موقف مصر فى بعض الإتفاقيات الثنائية

أغسطس ٢٠٠٧

تقييم موقف مصر
فى
بعض الاتفاقيات الثنائية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية

مستخلص :

تهدف الدراسة الى تقييم موقف مصر من بعض الاتفاقيات الثنائية من اجل تفعيل الاتفاقيات ذات الأهمية تمهيدا لتعظيم المكاسب الاقتصادية المرجوه منها .

وتسعى الدراسة لتحقيق الهدف المبين من خلال : رصد وتحليل الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من (سوريا ، والمغرب ، وتركيا ، والأردن ، وتونس ، ليبيا) والمفاضلة بين كل منها من اجل ابراز الاتفاقية الهامة في مجال التجارة السلعية ، ويشتمل التحليل التركيز على تطور حركة التجارة البينية خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٥)

- استخدام بعض المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية في تقييم تلك الاتفاقيات من اجل معرفة ما تقدمه تلك الاتفاقيات من مكاسب اقتصادية لكل طرف ، ولا سيما ان الطرفين (فى كل اتفاقية) مرتبطين مع اطراف أخرى داخل إقليم الشرق الأوسط وخارجه ، وهل تؤدى تلك الاتفاقيات الى تعظيم المكاسب الاقتصادية للاتفاقيات الأخرى أم تتناقض معها .

وكان من نتائج هذه الدراسة الآتى :

- ان العلاقات التجارية بين مصر وكل من : المغرب ، وسوريا ، وتركيا أخذت اتجاهاً متزايداً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) فقد تزايد التبادل التجارى بين مصر وسوريا حيث اتجهت الصادرات المصرية الى سوريا الى التزايد من ١٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ اى ٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ و ٢٠٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ .
- كما ارتفع فائض الميزان التجارى مع المغرب من نحو ٦ مليون دولار عام ١٩٩٩ الى حوالى ٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة زيادة قدرها ١١٤% عن العام السابق عليه (٢٠٠٤) .

وبدراسة وتقييم الأداء الاقتصادي التجاري بين مصر وتركيا فبعد التوقيع على الاتفاقية في عام ١٩٩٦ ودخولها حيز التنفيذ في فبراير ٢٠٠٧ نجد ان حجم التبادل التجارى بين البلدين قد ارتفع من ٥٤٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى ان نحو ٧٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة زيادة ٣٠% الا ان عجز الميزان التجارى المصرى مع تركيا ارتفع من ١٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٤٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ .

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين مصر والأردن – فقد اسفرت النتائج الايجابية للاتفاقية الثنائية بين مصر والأردن على زيادة ملحوظة في الصادرات المصرية الى الأردن حيث وصلت الى نحو ١٩٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ ، حيث ارتفعت الصادرات من كلاً من المصنوعات المتنوعة ، والسلع الزراعية ، والمنتجات الكيماوية والدوائية بمعدلات نمو بلغت نحو ١٤١% ، ٢١% ، ٩٥% عن العام السابق على التوالى .

- تركزت الواردات المصرية من الأردن فى الواردات من المجموعة السلعية من المنتجات الكيماوية والدوائية ، ومواد البناء والمنتجات المعدنية حيث يمثلان نحو ٣٩% من اجمالى الواردات المصرية من الأردن فى عام ٢٠٠٥ .
- بدأت الاتفاقية الثنائية بين مصر وتونس تجنى ثمارها ، حيث ارتفع فائض الميزان التجارى من نحو ٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى نحو ٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ .

وبدراسة وتقييم الأداء الاقتصادي والتجاري بعد دخول الاتفاقية الثنائية بين مصر وليبيا حيز النفاذ نجد ان فائض الميزان التجاري وصل نحو ٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، حيث ارتفعت الصادرات من نحو ٧١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى نحو ١٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، بمعدل نمو بلغ ١١١% عن العام السابق ، بينما ارتفعت الواردات من نحو ٤٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى نحو ١١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو ١٧٠% عن العام السابق .

Abstract

The purpose of this study is to evaluate and moniter Egypt's expected benefits from some of the bilateral economic agreements.

To do this we concentrate on the agreements Signed with Syria, morocco, Turkey, garden, Tunisia and Libya

The study concludes with:

- there is an increasing trend in the trade relations between Egypt and the above mentioned Countries .

- There was a surplus in the trade balance between Egypt and every one of these countries, Except for Turkey, where there was a deficit of 421 million Dollars in the year 2005, Compaired with 175 million Dollars in the year 2001 .

المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	مقدمة	ج-و
١	**الفصل الأول : مدخل الى الاتفاقيات التجارية**	
	اولا :مقدمة نظرية	٢
	ثانيا :الاتفاقيات التجارية الثنائية	١٠
٢	**الفصل الثانى : الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من (سوريا ، المغرب ، تركيا)**	
	تمهيد	٢٢
	أولا : بعض المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات التجارة الخارجية	٢٢
	ثانيا : اتفاقية التجارة التفضيلية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية	٢٧
	ثالثا : اتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية مصـــــر العربية والمملكة العربية المغربية	٤١
	رابعا : اتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية مصر العربية وتركيا	٥٦
٣	**الفصل الثالث : الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من (الاردن ، تونس ، ليبيا)**	
	أولا : الاتفاقية الثنائية بين جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية	٦٤
	ثانيا : الاتفاقية الثنائية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية	٧٩
	ثالثا : الاتفاقية الثنائية بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى	٩٢
	الفصل الرابع : النتائج والتوصيات	١٠٥
	المراجع	١١٤
	الملاحق	١١٨

مقدمة

تحرص الدول على الاندماج فى كيانات اقتصادية كبيرة كمحصلة للمكاسب العديدة التى تحصل عليها نتيجة لوفورات الحجم والتخصص الانتاجى الذى يستند على المزايا النسبية التى تتمتع بها كل دولة من دول التكتل وهو ما يعمل على ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادى بها وتوفير المزيد من فرص العمل وتقليص معدلات البطالة ، هذا بالاضافة الى المزايا التى تجنيها من وراء تحسين شروط التبادل التجارى وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والمعرفة الفنية ٠

هذا فضلا عن إن التكتل الاقتصادى يعد اطارًا عاما يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء به فى المراحل النهائية منه وذلك فى مواجهة التحديات الخارجية التى تواجه ذلك التكتل مما يوفر له القدرة التفاوضية التى يستند اليها لانتزاع الحقوق والمزايا التى تنعكس بشكل ايجابى على الموقف الاقتصادى لاعضائه خاصة خلال المفاوضات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف والتى تشارك فيها التكتلات الضخمة والقوى الاقتصادية الكبرى حيث يصعب فيها حصول الدول التى تتفاوض منفردة على مزايا تمكنها من الصمود أمام الكيانات الكبيرة وتعد الاتفاقات التجارية احد أهم أهداف التكتلات الاقتصادية ، ففتح الأسواق أمام الصادرات وزيادة قدرات المنتجات الوطنية النسبية والتنافسية فى بلد ما هدف كل الدول على اختلاف نظمها وتوجهاتها الفكرية ٠٠ ذلك ان التصدير هو قاطرة التنمية الاقتصادية باعتباره من أهم مصادر تمويلها ٠٠ والدول وهى تقيم اتفاقات تجارية فإن هدفها الأسمى فتح الأسواق وزيادة نفاذية منتجاتها ٠

أهداف الدراسة

إن انضمام مصر لاتفاقية تجارية واقتصادية واقليمية وعربية يوجب عليها التعامل مع هذه الاتفاقيات حيث يجب الاهتمام بمعرفة الالتزامات المفروضة وفرص الاستفادة من هذه الاتفاقيات ، خاصة أنه كانت هناك بعض العناصر التى عارضت فى البداية انضمام مصر لمعظم هذه الاتفاقيات على أساس أن الصناعة الوطنية سوف تفقد الحماية التى كانت تتمتع بها منذ زمن بعيد ، ولكن التطورات الحالية فى التجارة العالمية وإزالة معظم العقبات أمام حركة

الاستثمارات والأموال الأجنبية تفرض علينا مواكبة هذه التطورات السريعة مع مراعاة المصالح المحلية والاقليمية لمصر ٠

ومن ثم تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية الى تقييم موقف مصر من بعض الاتفاقيات الثنائية من أجل تفعيل الاتفاقيات ذات الأهمية لتعظيم المكاسب الاقتصادية والسياسية المرجوة منها ، وذلك من خلال عدة أهداف فرعية يتمثل أهمها فيما يلى :

- دراسة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية فى اطار المفاضلة ما بينها لتوسيع نطاق الاتفاقية الهامة فى مجال التجارة السلعية ليشمل التركيز على تطور حركة التجارة البينية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) ٠

- استقراء التجارب الناجحة فى المنطقة العربية مع تقييم الفوائد المحتملة للاقتصاد المصرى ٠

- دراسة معوقات التجارة البينية واقتراحات الحل ، من خلال دراسة القوائم السلبية التى تعترض دخول السلع الزراعية المصرية بصفة خاصة الى بعض الدول العربية ، ايضا بحث قواعد المنشأ ومشكلة المواصفات للسلع من أجل توحيد المواصفات القياسية فى البلدين طرفى الاتفاقية لتسهيل اجراءات الافراج عن السلع ٠

- دراسة وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات التجارة الخارجية لتقييم موقف مصر من الاتفاقيات المختارة من حيث ماذا تقدم الاتفاقيات من مكاسب اقتصادية للدولتين خاصة وأن الدولتين مرتبطتين باتفاقيات مماثلة مع بعض الأطراف الأخرى داخل اقليم الشرق الأوسط وخارجه، وهل الاتفاقيات المختارة تؤدى الى تعظيم الاستفادة من المكاسب الاقتصادية للاتفاقيات الأخرى أم تتناقض معها ٠

منهجية البحث

اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفى التحليلى فى دراسة وتقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية ٠

هذا وقد اعتمد البحث على استخدام تحليل احصائى للبيانات المتاحة من أجل تحديد وتقيـيم موقف مصر فى الاتفاقيات الثنائية محل الدراسة ، وتم استخدام الاسلوب الاحصائى التالى :

* تم قياس الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage باسـتخدام الصيغة التالية (*) :

$$RCA = In\left(\frac{XI}{X} / \frac{MI}{M} \right) x100$$

حيث :

X , M : اجمالى قيمة صادرات وواردات الدولة

XI , MI : الصادرات والواردات من سلعة معينة i

RCA>O : إذا كانت قيمة المؤشر موجبة ، الدولة تتمتع بميزة نسبية ، وكلمـا ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان ذلك دليلاً على حسن الأداء التصديرى فـي هـذه السلعة .

* كما تم حساب قيمة مؤشر تماثل الصادرات Export Similarity Index وفقا للصيغة التالية (**) :

$$ES = \sum Min(xj\{ac\}.xj\{bc\})x100$$

حيث :

a الدولة الأولى

b الدولة المتنافسة معها

C العالم الخارجى

X هى نسبة الصادرات من السلعة j / اجمالى صادرات كل دولة

وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر و ١٠٠ ، وبقدر ارتفاع قيمتها ترتفع درجـة التماثـل بين هيكل صادرات الدولتين ، علما بأن صادرات كل دولة يـتم قياسـها بالنـسبة لاجمـالى الصادرات بحيث يقارن المؤشر بين تماثل أنماط التجارة فى المجموعات الـسلعية المختلفـة وليس قيمتها المطلقة .

---

*) و (**) أنظر :

- ليلى الخواجة ، " الموقف التنافسى للاقتصاد التركى مقارنة بالاقتصاد المصرى فى إطار التعاون الاقتصادى والاقليمى" ، بحث مقدم لمؤتمر (التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، الاحتمالات والتحديات) مؤتمر قسم اقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٢٥و ٢٣٢ .

* أيضا تم تقدير مؤشر التوافق التجارى Trade Compatibility Index لتقدير مدى توافق صادرات الدولة " a" مع واردات الدولة " b " من السلعة " j " باستخدام الصيغة التالية (*) :

$$TCI = 1 - \{mbj - xaj / 2\}$$

حيث :

xaj صادرات الدولة " a " من السلعة " j " كنسبة من صادراتها الكلية

mbj واردات الدولة " b " من السلعة " j " كنسبة من وارداتها الكلية

وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح كلما كانت درجة التوافق بين صادرات الدولة " a " من السلعة " j " وواردات الدولة " b " من هذه السلعة أعلى .

* تأخذ الصيغة المقترحة لقياس مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للمجاميع الفرعية من السلع Revealed Comparative Advantage الشكل التالي (**) :

$$RCA\ ij = (X\ ij / X\ wj) / (X\ ich / X\ wch)$$

حيث :

X ij : صادرات الدولة i ، من المجموعة الفرعية j

X wj : الصادرات العالمية للمجموعة الفرعية j

X ich : إجمالي صادرات الدولة i

X wch : إجمالى الصادرات العالمية

وإذا جاءت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد الصحيح ــ أى أن نصيب الدولة من الصادرات العالمية للمجموعة الفرعية i أكبر من نصيبها من الصادرات العالمية بالنسبة لإجمالى الصادرات (X ich / X wich) ــ فان هذه الدولة تتمتع بميزة نسبية ظاهرية، والعكس صحيح . مما يدل على حسن الأداء التصديري لهذه السلعة.

---

*) أنظر :

- ECES, "The Egyptian – Turkish Free Trade Area Agreement" , paper No. ٣٩, Cairo , December ١٩٩٩, p. ١٦ .

**) أنظر :

- بيفين حسين : "القدرة التنافسية لصادرات الصناعة المصرية فى ظل آليات النظام العالمى الجديد" ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤ ، ص .

شكر واجب

لا يسعنى إلا التقدم بالشكر العظيم لأعضاء الفريق البحثى الذى لم يدخر وسعاً فى بذل الجهد لكى تصدر هذه الدراسة بالشكل اللائق ٠

وكلنا أمـــل أن تكون هذه الدراسة عوناً للباحثين وخطـوة علـى طريـق البحـث والمعرفة ٠٠

فريق العمل البحثى

أ٠د٠ اجلال راتب	الباحث الرئيسى (مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية)
د٠ نجلاء علام	خبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

من خارج المعهد

أ٠ نبيل الشيمى	مستشار الدراسة
د٠ نيفين حسين شمت	خبير اقتصادى بوزارة التجارة والصناعة

المعاونون من المعهد

أ٠ فاطمة خميس الحملاوى	باحث مساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ٠ احمد رشاد الشربينى	اخصائى الاتفاقيات الدولية بمركز العلاقات العلمية الخارجية

الفصل الأول

مدخل الى الاتفاقيات التجارية(*)

(*) قام بإعداد هذا الجزء أ.د. اجلال راتب ، والاستاذ سيل النسيمي

أولاً : مقدمة نظرية

ترتكز سياسة الدولة فى مجال التعاون الدولى على ركيزة أساسية تستهدف تنمية العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم ، إضافة الى فتح آفاق رحبة للتعاون الدولى والاقليمى على أساس المصالح المتبادلة ، وفى هذا السياق انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) وأبرمت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى ودول حوض البحر المتوسط ، كما سعت نحو إحياء اتفاقية الشراكة العربية المشتركة وتفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، وتنشيط دور مجموعة الدول النامية الخمس عشرة ومجموعة دول الثمانى الاسلامية ، بالإضافة الى عقد اتفاقية شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيات للتعاون مع بعض الدول الآسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية .

وتنطلق السياسة الخارجية المصرية فى مجال التعاون الدولى في المرحلة الحالية من بعد جديد يهتم باستثمار علاقات مصر وصلاتها الدولية لخدمة أهداف التنمية المصرية وهو ما يعرف بـ " دبلوماسية التنمية " وفى هذا الإطار استند التحرك الاقتصادي للدبلوماسية المصرية على عدة محاور أساسية من أبرزها :

١- تعزيز دمج الاقتصاد المصرى في الاقتصاد العالمى ، وذلك من خلال تعميق تعامله مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية ، وحسن استثمار اتفاقات التعاون المبرمة بين مصر وغيرها من الدول والتكتلات الاقتصادية .

٢- تفعيل دور البنية المؤسسية وعلى رأسها المجلس الاعلى للتصدير والذي يقوم بوضع الخطط والسياسات والبرامج التى تهدف الى تنمية الصادرات .

٣- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية بإحداث نقلة جوهرية ترتكز على مفهوم الجودة الشاملة والمواصفات القياسية العالمية باستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية والاعتماد على تفاعل كافة آليات السوق من أجل اختيار الأصلح .

وقد شهدت الأعوام الماضية ، خاصة منذ عام ١٩٩٠-٢٠٠٦ توقيع العديد من الاتفاقيات بين مصر ومختلف الأطراف الدولية بهدف تنمية التعاون الدولى فى مختلف المجالات ، وذلك كما يلى :

١- التعاون العربى

تولى مصر عناية خاصة بتوثيق التعاون الاقتصادى مع الدول العربية ، وذلك من خلال تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم العربى سواء على المستوى الثنائى أو الجماعى ، وفى هذا الاطار ، شهد عام ٢٠٠٤ التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة الرباعية بين كل من :

مصر والمغرب وتونس والأردن ، والمعروفة بـ : اتفاقية أغادير ، فى ٢٥ يناير ٢٠٠٤ ، والتى تقضى بتحرير التجارة المتبادلة من الرسوم الجمركية بين الدول الأربع ، وتهدف هذه الاتفاقية الى اتمام عمليات تراكم المنشأ فيما بين الدول الأربع عند التصدير الى الاتحاد الأوروبى مما يعظم استفادة مصر من اتفاقية المشاركة ويساهم ايجابياً في التكامل الصناعى بين الدول العربية الأربع .

هذا بالاضافة الى :

١- اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية بين مصر والدول العربية حيث وقعت اتفاقية تجارة حرة تفضيلية مع العديد من الدول العربية ودخلت حيز التنفيذ كما يلى :

- مع لبنان ، ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٩/٣/١٥
- مع سوريا ، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩١/١٢/١
- مع المغرب ، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩٩/٤/٢٨
- مع تونس ، ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٩/٣/١٥
- مع ليبيا ، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩١/٦/١٨
- مع الاردن ، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩٩/١٢/٢١
- مع تركيا ، ودخلت حيز التنفيذ في ابريل ١٩٩٧

٢- الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية

وتهدف هذه الاتفاقيات الى تفعيل التكامل بين مصر والدول العربية والتعاون فى مجالات مختلفة ، كالاستثمار والتجارة ، وكذلك مجالات الاسكان والتعمير والبيئة ، والصناعة ، والسياحة ، والثقافة والاعلام ، ومثال ذلك انه تم التوقيع على ١٨ اتفاقية للتعاون بين مصر وسوريا أثناء انعقاد اللجنة العليا المصرية السورية في الفترة من ٢٢- ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣ .

وتشتمل على تفعيل التعاون بين البلدين في مجالات الاستثمارات والتجارة ، وكذلك اتفاقية مذكرة تفاهم بين مصر والجزائر في اكتوبر ٢٠٠٣ وذلك للتعاون في مجال التكوين المهنى والبيئة .

ثانيا : التعاون الافريقى

تحتل القارة الافريقية مكانة خاصة بالنسبة لمصر بعد العالم العربى ، حيث يفرض البعد الأمني والاستراتيجي لمصر ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادى مع أفريقيا كأولوية متقدمة في سياسة مصر وتوجهاتها وذلك كما يلى :

١- اتفاقية التجارة الحرة ودول الكوميسا .

٢- الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول أفريقيا .

- **اهمية اتفاقيات التجارة الثنائية فى اقتصادات مصر والدول العربية**

يكتسب قطاع التجارة الخارجية أهمية خاصة فى اقتصادات الدول العربية ، ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة اجمالى التجارة الخارجية العربية الى الناتج المحلى الاجمالى ، والتى تصل الى اكثر من ٥٠% في بعض الدول .

يرجع ذلك الى طبيعة الهياكل الاقتصادية فى الوطن العربى ودرجة نموها ، حيث تكاد تعتمد بعض هذه الاقتصادات العربية اعتماداً كاملاً على الخارج لتوفير احتياجاتها على الرغم من ذلك لا تزال الدول العربية تعتمد اعتماداً أساسياً على تصدير عدد من السلع الأولية ، يأتى البترول على رأسها ، وهذا يجعل حصيلة هذه الصادرات ، وبالتالى تمويل برامج التنمية فى هذه الدول عرضة للاضطرابات نتيجة للتقلبات المستمرة في اسعار المواد الأولية ، الى جانب الاجراءات الحمائية المتبعة من جانب الدول الصناعية الكبرى ، ومن ثم يعرض التجارة العربية للكثير من التحديات والعقبات .

وفى هذا الاطار قامت مصر بعقد اتفاقيات تجارة حرة وتفضيلية مع مجموعة من الدول العربية لتدعيم التجارة بينهم وإزالة العقبات التجارية ، وكانت هذه الدول هى : المغرب ، ليبيا، العراق ، لبنان ، سوريا ، تونس ، والأردن .

ويرتفع التبادل التجارى بين مصر ودول الاتفاقيات عام بعد عام ، كما تشير الاحصائيات، حيث بلغ اجمالى قيمة الصادرات المصرية الى دول الاتفاقية حوالى ٩٠٨ مليون دولار فى

عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٧٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ ، أما بالنسبة للواردات من هذه الدول فقد بلغت اجمالى قيمتها عام ٢٠٠٥ حوالى ٤٣٠ مليون دولار مقارنة بـ ٢٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ .

ويمكن القول بشكل عام ان تحقيق مصر لفائض فى الميزان التجارى لها مع الدول العربية التى عقدت معها اتفاقيات شراكة تجارية خلال السنوات الماضية يدل على استفادة مصر الكبيرة من الاعفاءات الجمركية والضريبية على الصادرات والواردات بين مصر وهذه الدول ، مما عمل على تشجيع التجارة فيما بينهم وتنميتها مما قد يؤدى فى المستقبل ، عند وصول هذه الاتفاقيات الى مرحلة الاعفاء الكلى من الضرائب الجمركية على الصادرات والواردات بين الدولتين ، الى زيادة التبادل التجارى وزيادة مساهمة التجارة المصرية مع الدول العربية في اجمالى التجارة الخارجية لمصر .

كما يمكن القول أن هذه الاتفاقيات ساهمت في تعزيز التعاون الاقليمى بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادى والسياسى ، وذلك لسببين :

١) توفر هذه الاتفاقيات للدول العربية بعض الشروط الأساسية (درجة أعلى من تحرير التجارة ، تطبيق نظم ومعايير متفق عليها دوليا ، قدراً من الالتزام بتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى) ، والتى تزيد من قدرة الدول العربية على الاستفادة من فوائد الاندماج الاقليمى .. هذا من ناحية .

٢) ومن ناحية اخرى ، تدفع هذه الاتفاقيات الدول العربية الى التعاون الاقليمى لتفادى بعض الآثار المعاكسة لتلك الاتفاقيات مثل قضية تحول التجارة :
Trade Diversion ، حيث تسمح بقاعدة تراكم المنشأ الصناعى لمنتجات الدول العربية المتوسطية المصدرة الى أوروبا .

- **الشروط الواجب توافرها لإمكانية استفادة الدول العربية من فوائد الاندماج والتعاون الاقليمى :**

وفقا للنظرية الاقتصادية والواقع العملي ، يحقق التعاون الاقليمى نوعين من الفوائد : الاستاتيكية ، والديناميكية .

وتتوقف قدرة الدول على الاستفادة من فوائد التعاون الاقليمى على توافر مجموعة من الشروط .. ولكن ماالمقصود بالمكاسب الاستاتيكية ، والديناميكية ؟

- المكاسب الاستاتيكية

تختص المكاسب الاستاتيكية بالآثار المحتملة للتعاون الاقليمى على التجارة البينية فى الأجل القصير .

ووفقاً لنظرية الاتحاد الجمركى يترتب على قيام التعاون الاقليمى نوعين من الآثار المحتملة :

- خلق التجارة Trade creation، ويقصد بخلق التجارة : زيادة حجم التبادل التجارى بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ، ودون أن يؤثر ذلك على تجارة اعضاء المنطقة مع دول خارجها بقدر كبير ، وعليه يؤثر خلق التجارة تأثيراً ايجابياً على الرفاهة .

- تحويل التجارة Trade Diversion ويقصد بتحويل التجارة ان تقوم الدول الأعضاء بإحلال منتجات بعض الاعضاء الآخرين الأقل تكلفة محل الواردات من بلدان خارج المنطقة ، والتى كان يتم استيرادها قبل قيام الاتحاد الجمركى من العالم الخارجى بالرغم من أن سلع دول المنطقة قد تكون اقل جودة وأعلى سعراً ، وعليه فإن تحويل التجارة يؤثر سلباً على الرفاهة .

ويتوقف الأثر الصافى للاتحاد الجمركى أو منطقة التجارة الحرة على محصلة كل من الأثر الانشائى والأثر التحويلى ، وكلما كان الأثر الانشائى اكبر من التحويلى كلما ادى الاتحاد الجمركى الى تزايد رفاهة الدول الأعضاء .

وتجدر الاشارة الى أن خلق منطقة تجارة حرة لا يؤدى بالضرورة الى استفادة الدول الأعضاء فى هذه المنطقة من تلك الفوائد الاستكاتيكية ، وإنما تتوقف قدرتهم على الاستفادة من تلك الفوائد على توافر ثلاثة شروط :

- تشابه او تنافس هياكل الانتاج ، فكلما كانت هياكل الإنتاج متشابهة ، كلما تزايد احتمال حدوث الأثر الانشائى وقل احتمال حدوث الأثر التحويلى والعكس صحيح .

- مستوى التعريفة الجمركية قبل قيام الاتحاد الجمركى ، فكلما كانت التعريفة الجمركية بين الدول المزمع اندماجها اقليمياً مرتفعة ، كلما زادت احتمالات تحقق الأثر الإنشائى وقلت احتمالات الأثر التحويلى للتجارة اثر الغاء هذه التعريفة .

- مستوى التعريفة الجمركية فى مواجهة العالم الخارجى بعد قيام الاتحاد الجمركى ، فكلما انخفضت التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجى كلما قل احتمال تحقق الأثر التحويلى، وبالتالى فمن الأفضل ان تسعى الدول التى تدخل هذه الاتفاقيات الى خفض المستويات العامة لرسومها الجمركية تجاه كافة الأطراف .

وبدراسة مدى انطباق تلك الشروط على الدول العربية ، يمكن القول بأن هذه الدول من المتوقع ان تستفيد استفادة ملموسة من المكاسب الاستاتيكية للاندماج الاقليمى (وذلك لميل هياكلها الانتاجية للتشابه وهو ما يعنى احتمال ان يفوق الأثر الانشائى حجم الأثر التحويلى) . ولارتفاع مستوى التعريفة الجمركية المطبقة لهذه الدول (على الرغم من اتباعها لبرامج التحرير الاقتصادى) وذلك بمقارنة بعض الدول الأخرى ، وهو ما يعنى اتساع فرص خلق التجارة ، وأخيراً لوجود احتمال ان تنخفض التعريفة الجمركية للدول العربية فى مواجهة العالم الخارجى نتيجة لتطبيق اتفاقية الجات / اوروجواى واتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى وبذلك يتضاءل حجم تحويل التجارة المتوقع .

- المكاسب الديناميكية

وتختص الآثار الديناميكية بالآثار المحتملة للتعاون الاقليمى على كل من النمو والاستثمار في الأجل الطويل ، وفى هذا الخصوص تجدر الإشارة الى أن هناك شبه اتفاق بين الاقتصاديين على أن الفوائد الديناميكية للاندماج الاقليمى اكثر أهمية من تلك الاستاتيكية .

ويتوقف تحقيق الفوائد الديناميكية على طبيعة الاندماج الاقليمى ، بمعنى هل هو عميق deep أم سطحى shallow ، فكلما كان الاندماج الاقليمى عميقا ، اى يشمل بالإضافة الى تحرير التجارة تنسيقا في السياسات والنظم والأطر المؤسسية الداخلية ، كلما ساعد ذلك على تحقيق الفوائد الديناميكية للاندماج الاقليمى ، وذلك لأنه في غيبة تنسيق واصلاح السياسات الداخلية تتضاءل فرص النمو وزيادة الكفاءة ..

وتشير النظرية الاقتصادية الى ان الاندماج الاقليمى ومن ثم اتساع الأسواق ، يـؤدى الى مجموعة من الآثار الديناميكية من أهمها :

* تزايد معدلات الاستثمار المحلى والأجنبى لتزايد فرص تحقيـق معـدلات ربحيـة مرتفعة .
* ازدياد فرص التوظف بالمعنى الشامل أو بمعنى خلق الوظائف .
* تحقيق وفورات النطاق الداخلية والخارجية .
* زيادة حدة المنافسة ومن ثم تحقيق توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية .
* انتشار التكنولوجيا فضلاً عن تقدمها ، نتيجة لتزايد فرص التعاون في مجـال البحوث والتطوير التكنولوجى واتساع نطاق تطبيقها .

وتشير تجارب التعاون الاقليمى الحديثة الى أن الدول الاعضاء في اى تجمع اقليمـى تستطيع تعظيم الاستفادة من تلك الآثار الديناميكية إذا ما توافرت مجموعة من الـشروط مـن أهمها :

- درجة عالية من تحرير التجارة ، فتحرير التجارة يؤدى الى اتساع الأسواق ، زيـادة المنافسة ، التخصص وفقا للمزايا النسبية ، وكذلك الاستفادة مـن وفـورات النطـاق الداخلية والخارجية.
- تغيير دور الدولة من الانتاج الى المراقبة والتنظيم ، ولا شك ان انسحاب الدولة مـن بعض الأنشطة الانتاجية والخدمية ، من شأنه إفساح المجال للقطاع الخاص ، وزيـادة درجة المنافسة ، وتحسين نمط توزيع الموارد ، وايضا ارتفـاع الكفـاءة الانتاجيـة ، كذلك يتيح هذا التغير للدول ان تتفرغ لبناء رأس المـال البـشرى وتطـوير القـدرة التكنولوجية ، وتوفير بيئة منافسة للاستثمار وكلها عوامل تساعد على الاستفادة مـن الفوائد الديناميكية للتعاون الاقليمى .
- تمتع الدول بأهلية دولية : وذلك نتيجة لالتزامها في إطار العديد من الاتفاقيات الدولية (الجات / أوروجواى / والمشاركة مع الاتحاد الأوروبى ، ومنطقة التجـارة الحـرة العربية) بعدم الرجوع في سياسات الاصلاح التى تبنتها ، وهو ما يزيـد مـن ثقـة المستثمرين في شفافية ومصداقية تلك البرامج والسياسات الاصلاحية .